

وزارة العدل

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٠/١٦٦٢

إعادة نظر

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة .
وعضوية القضاة السادة
محمد المحادين ، هاني قافيش ، د. فؤاد الدرادكة ، مازن القرعان .

المستدعي : كاظم محمود الخطيب .

وكيله المحامي محمد أبو جاموس .

المميز ضدهم :

١. ليلى سالم عيد حداد .
 ٢. أحمد جمال الدين شرار .
 ٣. صبحية حمدان مبارك أبو سمرة .
 - وكيلهم المحامي أحمد شرار .
 ٤. جمال داود عمران .
 ٥. منذر داود عمران .
 ٦. محمد داود عمران .
 ٧. فيروز داود عمران .
 ٨. عبيد داود عمران .
 ٩. نسرين داود عمران .
 ١٠. نجوى داود عمران .
 ١١. صفية داود عمران .
- وهم جميعاً من ورثة داود عمران بالإضافة للتركة .

- ١٢ . جهاد داود عمران وهي من ورثة داود عمران بالإضافة إلى التركة وورثتها بالإضافة إلى التركة هم :
- ١٣ . هشام عبدالهادي بولاد .
- ١٤ . بسائش هشام بولاد (وليس كما ورد خطأ في لائحة التمييز بسائش) .
- ١٥ . هادي هشام بولاد .
- ١٦ . محمد هشام بولاد .
- ١٧ . طارق محمود إبراهيم المسلماني .
- بالإضافة إلى تركة مورثيهم .
- وكيلاهم المحاميان محمد استنبولي ومحمد الروشدة .

الموضوع : طلب إعادة نظر في قرار محكمة التمييز رقم ١٦٦٢/٢٠١٠ حقوق .

بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٣ تقدم المستدعي بهذا الطلب لإعادة النظر في قرار محكمتنا رقم ١٦٦٢/٢٠١٠ وتتلخص أسباب الطب .

- يرجو المستدعي إعادة النظر في قرار محكمة التمييز رقم ١٦٦٢/٢٠١٠ حقوق للأسباب التالية :

أولاً : أصدرت محكمة التمييز قرارها في الدعوى رقم ١٦٦٢/٢٠١٠ بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٨ وأوردت على الصفحة (١٠) من القرار رداً على السبب الرابع من أسباب تمييز المستدعي كاظم والمتعلق بالفائدة القانونية ما يلي :

(... وعن السبب الرابع من أسباب تمييز المدعي كاظم ومفاده تخطئة محكمة الاستئناف بعدم الحكم بالفائدة القانونية ، في ذلك نجد أن محكمة الدرجة الأولى بحكمها رقم ٢٨٩٦/٢٠٠٠ تاريخ ٢٠٠١/٩/٣ لم تحكم للمدعي بالفائدة القانونية وأن المدعي المميز كاظم لم يطعن بذلك استئنافاً فيكون قد رضي بذلك ولا يقبل منه إثارة هذا السبب لأول مرة لدى محكمتنا مما يتعين رد هذا السبب ...) .

وعلى الصفحة رقم (٦) من ذات القرار أوردت محكمة التمييز وبسردها
لحيثيات الدعوى ما يلي :

(... أصدرت محكمة الدرجة الأولى حكمها رقم ٢٨٩٦/٢٠٠٠ الذي قضت فيه
الحكم على المدعى عليهم بإلزامهم بدفع مبلغ ٢٧٢٥١ ديناراً للمدعي مع الفائدة
القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام والرسوم والمصاريف ومبلغ
٥٠٠ دينار أتعاب محاماة) .

أي أن محكمة التمييز ناقضت نفسها في ذات القرار كما ناقضت ما جاء بقرار
محكمة الدرجة الأولى .

ثانياً : بالرجوع إلى قرار محكمة الدرجة الأولى رقم ٢٨٩٦/٢٠٠٠ نجد أن محكمة
الدرجة الأولى قد قررت الحكم للمدعي (المميز) كاظم بالفائدة القانونية من
تاريخ المطالبة وحتى السداد التام خلافاً لما ذكرته محكمة التمييز في ردها
على السبب الرابع من أسباب تمييز المميز كاظم :

حيث ورد في الفقرة الحكمية لمحكمة الدرجة الأولى ما يلي :

(... الحكم على المدعى عليهم بإلزامهم بدفع مبلغ ٢٧٢٥١ ديناراً للمدعي مع
الفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام والرسوم والمصاريف
ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة) ولهذا لم يقيم المستدعي باستئناف موضوع الفائدة
لأنه حكم له بها من قبل محكمة الدرجة الأولى مرفقين قرار محكمة التمييز رقم
٢٠١٠/١٦٦٢ وقرار محكمة الدرجة الأولى رقم ٢٨٩٦/٢٠٠٠ .

القرار

بالتدقيق ومن الرجوع لقرار محكمتنا رقم ٢٠١٠/١٦٦٢ تاريخ
٢٠١١/١١/٢٨ والمطلوب إعادة النظر فيه نجد أن محكمتنا قررت نقض الحكم
المميز المتعلق بالأسباب (١ و ٢ و ٣) من تمييز المدعي كاظم والأسباب

(١ و ٢ و ٣) من أسباب التمييز الثاني وإعادة الأوراق إلى مصدرها وأن الاستفادة من أحكام المادة (١/٢٠٤) من قانون أصول المحاكمات المدنية أنها لا تجيز الطعن في أحكام محكمة التمييز بأي طريق من طرق الطعن .

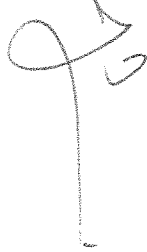
إلا أن الفقرة الثانية من هذه المادة أجازت لمحكمة التمييز إعادة النظر في قراراتها الصادر في أي قضية إذا تبين لها أنها قد ردت الطعن لسبب شكلي .

وحيث إن محكمة التمييز وبقرارها رقم ٢٠١٠/١٦٦٢ محل هذا الطعن قد قررت نقض الحكم المميز للأسباب الواردة فيه ولم يرد الطعن شكلاً مما يغدو هذا الطلب حقيقاً بالرد شكلاً تمييز حقوق هيئة عامة ٢٠٠٥/٢٤٣٢ و ٢٠٠٢/٢٩٠٧ هيئة عامة .

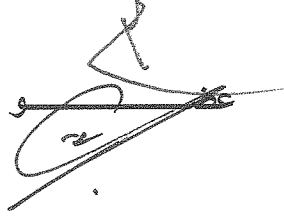
لهذا نقرر رد الطعن شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٦ جمادى الأولى سنة ١٤٣٣ هـ الموافق ٢٩/٣/٢٠١٢ م

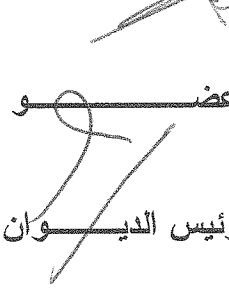
القاضي المترئس



عضو



~~عضو~~



رئيس الديوان

دقق / أش

